الامر بالعكس وح يثبت المطلوب بلا كلفة فان المحل الجوهر على الفرض المذكور ومحل للمتصل بما قررنا فقد
وليس في نفسه متصلا والا لزم تعدد الاتصال في جسم واحد وهو مشكوك بل ممنوع عندهم والفرض يلزم كون جوهر يمكن
متصلا وهو باطل فان العقول والنفوس جوهر وليس بمتصل فثبت في الجسم جوهر بالذات ولا يكون متصلا
محلا للجوهر المتصل وهذا هو المحل المعبر عنه بالهيولى وهذا المتقرر للبرهان اقرب الى المطلوب على طريقهم من
سائر البراهين كما لا يخفى على المنصف ولكن لا يتم هذا البرهان على المخاصم فانه يقول الاعم من قوله المقولات
ليس من الماهيات فلا نسلم ان الجوهر جنس للجسم ولا نسلم ان فصله فصل له بالحقيقة بل على سبيل التسامح مع
القائلون بجنسية الجوهر وفصله المميز للجسم فهم القوم ايضا محجوجون في هذا القول ونقول ايضا لا نعلم محلية الجوهر للمتصل
بل الامر بالعكس بان يكون المتصل معنى خارجيا ومفهوم الجوهر معنى انتزاعي ينتزع منه ومن العقول المجردة
والنفوس واشتراكهما **قوله** وهذه الحجة اتم مرتبة ماخذ من الاولين اه وجه الاقرب على طريق الذي
مهده الشارح فانه قد يجاب فيه ان الجسم متصل ويقبل الانفصال ثم الاتصال يبطل بالانفصال
وهذا الاخذ كان عن ضرورة في الاستدلال كما ذكرنا لكن بعد الاخذ يرد عليه اكثر المناقشات التي ذكرنا
الشرح وهي انا لا نسلم انه يقبل الانقسام لجواز تحقق الاجسام الا الديمقراطيسية الغير المنفصلة
الذي يعتمد عليه المحققون كما ذكرنا ثم لا نسلم بطلان الجوهر المتصل عند طريان الانفصال كما
ذكرنا وكذا اكثر المناقشات كما لا يخفى على المتامل **قوله** الحجة الرابعة ما تختصه ببعض المحققين اه
اقول تلخيصها بعد تلخيص المقدمات الشهيرة من الاقناعيات بحيث يتخلص عن اقناعي اخر هو ان من المقررات
عندهم ان جميع الموجودات صادرة عن الواجب تعالى بواسطة او بلا واسطة والضرورة تقرر عندهم
ان المعلول مناسب العلة من انحاء التشرف اذ المعلول لو فاق كان المعلول اولى فلا بد له من تشرف اولية والكائنات
فانه اولى فلا بد له من تشرف بالتوسط وكذا ينزل عن درجة التشرف بحسب بعد المعلول عن العلة وهذه التشرف
هي المناسبة المعتبرة عندهم كما تقتضيه اصولهم واذا المبتدءات كالافلاك والعناصر صادرة
عن الواجب تعالى في غاية الكثافة والرداءة لاقتضائها التحيز والمكان والتغير بالزمان فلا يكون
صادرة عن واجب تعالى او عن العقل المجردة بالكلية عن تلك الخسائس بلا واسطة فلا بد ان يكون بينهما

وبين مبادیها امر له جهة التشرف من وجه دون وجه وليس ذلك الا الهيولى فانه في نفسه مجرد عن الاحياز والتحيز
والتغيرات الزمانية وهذا وجه التشرف ولعدم اقترانها بالجسمية تمكن وتحيز وتغير بالزمان وهذا هو وجه الخسة
فالهيولى يحصل المناسبة بين الممتد والمبدء فثبت وجوده من هذه الحجة ومع لا يرد عليه ما يذهب اليه البعض
الا ان تلك المناسبة ليست الا مناسبة الافتقار والاقتضاء ولا يقتضي ان يكون المعلول والمقتضى
من جنس واحد وذلك لان المراد بالمناسبة في مناسبة التشرف والهيولى في التجرد اشرف من الصورة
وادون من المجرد فلا بد من وساطة بينهما ثم ان هذه المناسبة ان كانت عنده هو مما يعتبر عند العقل
السليم ولكن لما كانت معتبرة عندهم يصح الكلام عليها والحق ان هذه الحجة من اضعف الحجج وهذا
المقام تم كما بينه الشارح المحقق كما ان الثالثة من اقويها بحسب بعض الاعتبارات التي ذكرناها **قوله** الحجة الخامسة
هي ان جسمية الافلاك اه **اقول** هذه الحجة ايضا من اضعف الحجج في هذا المقام فانه يرد عليه سوى ما ذكره الشارح
من الايرادات وجه اخر الاول باختيار الشق الاول من ان التشكل يجوز ان يكون من نفس الجسمية
يعني ان الفاعل له واحد من المجردات لكن احتج له مرتبة من مراتب تعينات الجسمية وذلك بالقول بالتشكيك
في الماهية كما هو مذهب الاشراقيين الباقين للهيولى فلهم ان يوردوا على المشائين المثبتين للهيولى بعد الدليل
بان الجسمية حقيقة واحدة نوعية تتفاوت بنفس ذاتها في مراتب تشخصها لها ففي مرتبة تشخصها الافلاك
يقتضي التشكل الخاص فيكون ذلك التشكل منسوبا الى نفس الجسمية ولا يلزم اشتراك الاجسام فيه فان
المرجح تعينها باعتبار مرتبة من مراتبها وتلك المرتبة غير خارجة عن نفسها فيرجح بلا شوق الباقية
فان قلت اذا كان المقتضي للتشكل مرتبة خاصة من مراتب الجسمية فمقتضي تلك المرتبة اما نفس الجسمية
من حيث هي فيلزم اشتراك الاجسام في التشكل المخصوص او جزء منها وهو مع انه باطل ضرورة بساطة
الجسمية عند الفريقين يستلزم المفسدة المذكورة من اشتراك الاجسام كلها في التشكل الخاص او خارج
عنها فيعود الشقوق الباقية فلم يتصور الجواب باختيار الشق الاول قلت ان المرتبة الخاصة يحكي من
الفاعل وان كان مفارقا ولكن يصح صدورها عن نفس الجسمية من دون انضمام امر اخر اليه وفيه ما فيه
فان نسبة الطبيعة من حيث هي الى جميع المراتب على السوية بل الحق ان بقية المرتبة المقتضية للتشكل اي

Copyright © King Saud University